مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9609

الخميس، 18 نيسان/أبريل 2024، الساعة 17/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة برسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد أومورا

جدول الأعمال

قبول أعضاء جدد

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2024/286)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 17/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

قبول أعضاء جدد

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2024/286)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في رسالة مؤرخة 2 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام، أشار المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى طلب دولة فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة الوارد في الوثيقة S/2011/592 المؤرخة 23 أيلول/سبتمبر 2011، وطلب أن يجدد مجلس الأمن النظر في ذلك الطلب. وصدرت الرسالة بوصفها الوثيقة S/2024/286 .

وصدر تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد بشأن طلب دولة فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة بوصفه الوثيقة S/2024/313.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/312 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الجزائر.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** قبل أن أدلي ببياني، أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة وعلى جهودكم البارزة في رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر؛ إننا نقدر حقا عملكم الجاد والتزامكم الشخصي.

باسم بلدي الجزائر وباسم مجموعة الدول العربية وباسم منظمة التعاون الإسلامي وباسم حركة بلدان عدم الانحياز وباسم عدد لا يحصى من البلدان الأخرى المحبة للسلام، أقف أمام أعلى هيئة مكلفة بصون السلام والأمن الدوليين لعرض مشروع القرار (S/2024/312) بشأن قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة.

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، أُعلن عن استقلال دولة فلسطين من بلدي الجزائر. واليوم، يتكرر نداء التاريخ مرة أخرى ويشرفني أن أعرض على المجلس التوصية بقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. إنها خطوة حاسمة نحو تصحيح ظلم طال أمده. وقد أعرب الراحل ياسر عرفات، في خطابه الملحمي الذي أعلن فيه قيام دولة فلسطين، عن أسفه لإقصاء الفلسطينيين من المجتمع الدولي. وقال:

”ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام“.

واتضح، مرة أخرى، أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ. وبطبيعة الحال، نسعى اليوم جاهدين إلى تلبية نداء ياسر عرفات من خلال حث زملائنا في مجلس الأمن على التصويت مؤيدين قبول فلسطين. وهذا أقل ما يمكننا فعله جميعا للوفاء بالدين – نعم، الدين – الذي ندين به لشعبه. ونقولها بصوت عال: إن المجتمع الدولي يقف إلى جانب فلسطين. وما زلنا ثابتين في التزامنا بإقامة دولة فلسطينية مسالمة وذات سيادة ومستقلة. ولا بد من رفع هذا الظلم التاريخي. ولا بد من إعادة التوازن إلى ميزان العدالة.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن فلسطين تستوفي جميع معايير العضوية في الأمم المتحدة كما حددها الآباء المؤسسون في ميثاق الأمم المتحدة. ونحث جميع الأعضاء على تأييد مشروع القرار. لقد حان الوقت لتتبوأ فلسطين مكانتها الصحيحة في المجتمع الدولي. ويعبّر السعي إلى الحصول على عضوية الأمم المتحدة بشكل أساسي عن تقرير المصير الفلسطيني. وهذا القبول يعزز حل الدولتين، ولا يقوضه، وهو حل يتعرض باستمرار للتهديد من جانب الذين يسعون إلى محو الهوية الفلسطينية والتطلعات الفلسطينية. إن السلام سيأتي من استيعاب فلسطين، لا من استبعادها.

وبينما نعترف بالتحديات – الاستعمار وضم الأراضي والعنف وإنكار الحقوق الفلسطينية – يجب أن يكون ردنا واضحاً: قبول عضوية فلسطين، كخطوة أساسية أولى نحو السلام. ومن المؤكد أن تلك العضوية ستكرّس حل الدولتين الذي تواصل سلطات الاحتلال الوقوف ضده علناً. وستشكل تلك العضوية رفضاً لمحاولتهم محو الشعب الفلسطيني وتدمير الدولة الفلسطينية وكل آفاق السلام.

فلنرحّب بفلسطين في الأمم المتحدة، وبذلك نعيد إطلاق عملية سلام حقيقية بين ندّين، مما يمهّد الطريق لسلام دائم في الشرق الأوسط. إن عدم القيام بذلك هو مرة أخرى إنكار من جانب المجلس نفسه لمسؤولياته. وعدم التصرف خطأ جسيم لا يغتفر. إن عدم التنبّه للواقع اليوم هو رخصة لاستمرار الظلم والإفلات من العقاب. وعدم القيام بذلك هو عار أبدي. فلا بد من الإصغاء للدعوة إلى الحرية الفلسطينية. فالدعوة إلى فلسطين حرة التي يتردد صداها في جميع أنحاء العالم يجب أن تصبح حقيقة يتمتع بها الشعب الفلسطيني.

وأختتم بما قاله رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبّون، أمام الجمعية العامة في العام الماضي.

”لقد حان الوقت لكي تصبح فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، حتى لو كانت أراضيها لا تزال محتلة. لن نتخلى عن هذه القضية. ولن يهدأ لنا بال حتى نحقق مرادنا“.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2024/312.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، موزامبيق، اليابان

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 12 صوتاً مؤيداً، وصوت واحد معارض، وامتنع عضوان عن التصويت. ولم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): كان يمكن أن يسجل هذا اليوم في التاريخ بوصفه اليوم الذي اتخذ فيه المجتمع الدولي أخيراً، بعد ثلاثة أرباع القرن، الخيار الصحيح على الطريق المؤدي إلى تصحيح سنوات عديدة من الظلم التاريخي الذي لحق بفلسطين والتطلعات المشروعة لشعبها البطل. لأنه كان سؤالاً بسيطاً في الأساس – هل يستحق الفلسطينيون أن يكونوا جزءاً من الأسرة العالمية، وأن يشاركوا مشاركة كاملة في جميع قرارات الحياة الدولية؟ – سؤال أجبنا عليه مراراً وتكراراً بـ ”نعم“ عندما تم الترحيب بإسرائيل في الأمم المتحدة وعندما تحررت عشرات الدول أيضاً من نير الاستعمار وتم الترحيب بها في الأمم المتحدة.

بيد أن زملاءنا الأمريكيين يرون الأمر بصورة مختلفة. فبعد أن استخدموا حق النقض للمرة الخامسة منذ بداية التصعيد في غزة،

أظهروا مرة أخرى رأيهم الحقيقي في الفلسطينيين. بالنسبة لواشنطن، إنهم لا يستحقون أن تكون لهم دولة خاصة بهم؛ فهم ليسوا سوى عائق على الطريق نحو تحقيق مصالح إسرائيل.

ولهذا السبب، فإن الولايات المتحدة مستعدة لغض الطرف، إلى الأبد، عن جرائم إسرائيل ضد المدنيين في غزة وتجاهل نشاط بناء المستوطنات غير القانوني في القدس الغربية بالضفة الغربية. والهدف من ذلك هو كسر إرادة الفلسطينيين، وإجبارهم بصورة نهائية على الخضوع للسلطة القائمة بالاحتلال، وتحويلهم إلى تابعين وأشخاص من الدرجة الثانية، وربما إبادتهم وإجبارهم، بصورة نهائية، على الخروج من أراضيهم الأصلية.

ليس لتلك السياسة سوى أثر معاكس في الوقت الحاضر – فالأغلبية المطلقة من المجتمع العالمي تؤيد طلب فلسطين بأن تصبح عضواً كامل العضوية في المنظمة العالمية. إن صدى معاناة المدنيين الفلسطينيين يتردد في قلوب وعقول الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وتتعالى الأصوات، في البلدان التي تزود القدس الغربية بالأسلحة، داعية إلى حظر تلك الإمدادات.

واستخدام وفد الولايات المتحدة لحق النقض اليوم هو محاولة يائسة لوقف مسار التاريخ الحتمي. إن نتائج التصويت، حيث كانت واشنطن عملياً في عزلة تامة، تتحدث عن نفسها. إن خدمة مآرب حليفهم وأعماله الأكثر تهوراً وغض النظر عن إيجاد حلول عادلة على أساس المعايير القانونية الدولية القائمة هو طريق مباشر يقود نحو مزيد من الانزلاق إلى مستنقع الحرب الذي يمكن أن يشمل المنطقة بأسرها.

وحتى لو استفادت الولايات المتحدة وإسرائيل، فسيكون ذلك على المدى القصير لا غير. في الوقت نفسه، ستزيل واشنطن نفسها مرة واحدة وإلى الأبد من قائمة الدول المحبة للسلام والمحترمة، بعد أن تقاسمت المسؤولية الكاملة مع حلفائها الإسرائيليين عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين. وهذا لا يليق بدولة عظمى، والتاريخ لن يغفر لها ذلك. وندعو الولايات المتحدة إلى الاستماع إلى صوت العقل، والتفكير في عواقب قراراتها، والانضمام فوراً إلى جهود الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد عملت الولايات المتحدة بنشاط وتصميم لدعم إقامة الدولة الفلسطينية في سياق اتفاق سلام شامل من شأنه أن يحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بشكل دائم. ومنذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، كان الرئيس بايدن واضحاً في أن السلام المستدام في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل الدولتين، مع ضمان أمن إسرائيل. لا يوجد مسار آخر يضمن أمن إسرائيل ومستقبلها كدولة يهودية ديمقراطية. ولا يوجد طريق آخر يضمن للفلسطينيين أن يعيشوا في سلام وكرامة في دولة خاصة بهم. ولا يوجد مسار آخر يؤدي إلى التكامل الإقليمي بين إسرائيل وجميع جيرانها العرب، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

كما إننا كنا واضحين منذ وقت طويل بأن الإجراءات السابقة لأوانها هنا في نيويورك، حتى مع أفضل النوايا، لن تحقق إقامة دولة للشعب الفلسطيني. وتقع على عاتقنا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، مسؤولية خاصة عن ضمان أن تعزز إجراءاتنا قضية السلم والأمن الدوليين وأن تكون متسقة مع متطلبات ميثاق الأمم المتحدة. وكما ورد في تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد (S/2024/313)، لم يكن هناك إجماع بين أعضاء اللجنة على ما إذا كان مقدم الطلب قد استوفى معايير العضوية على النحو المنصوص عليه في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، هناك مسائل لم تحسم بعد بشأن ما إذا كان مقدم الطلب يستوفي المعايير التي يمكن بها اعتباره دولة.

وقد طالبنا السلطة الفلسطينية منذ وقت طويل بإجراء الإصلاحات اللازمة للمساعدة على تحديد سمات الاستعداد لإقامة كيان الدولة، ونشير إلى أن حماس – وهي منظمة إرهابية – تمارس حاليا السلطة والنفوذ في غزة، وهي جزء لا يتجزأ من الدولة المتوخاة في مشروع القرار هذا (S/2024/312). ولتلك الأسباب، صوتت الولايات المتحدة معارضة مشروع قرار مجلس الأمن هذا. ومرة أخرى، تواصل الولايات

المتحدة تأييدها القوي لحل الدولتين. وهذا التصويت لا يعكس معارضة إقامة دولة فلسطينية، بل هو اعتراف بأنه لن يأتي إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

وكان من بين نقاط التركيز الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة قبل هجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر تعزيز التطبيع بين إسرائيل وجيرانها العرب وتوليد فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني، كعنصر حاسم في صفقة التطبيع. واستند ذلك إلى تقدير الولايات المتحدة بأن التطبيع هو المسار الأكثر قابلية للتطبيق لإحراز تقدم بشأن ما كان حالة مستعصية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي أعقاب 7 تشرين الأول/أكتوبر، استمرت المحادثات بشأن التطبيع المحتمل والأفق السياسي للفلسطينيين الذي قد يؤدي إلى إقامة دولة ونيل عضوية في الأمم المتحدة. ربما تفضل حماس وداعموها الإيرانيون ألا ينجح ذلك الجهد، لكننا مصممون على تحقيقه. ولا تزال الولايات المتحدة ترى أن أسرع طريق نحو إقامة دولة للشعب الفلسطيني هو من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بدعم من الولايات المتحدة والشركاء الآخرين. ونعتقد أن ذلك النهج يمكن أن ينهض بشكل ملموس بالأهداف الفلسطينية بطريقة مجدية ودائمة.

ونعتقد كذلك، في ضوء الإجراءات الشائنة التي اتخذتها إيران خلال الأسبوع الماضي، أن جيران إسرائيل سيستفيدون كثيرا من التطبيع. والولايات المتحدة ملتزمة بتكثيف مشاركتها – مع الفلسطينيين وبقية المنطقة – لا لمعالجة الأزمة الراهنة في غزة فحسب، بل كذلك لدفع التسوية السياسية التي ستسفر عن إيجاد سبيل إلى إقامة دولة فلسطينية وعضوية لها في الأمم المتحدة.

وستواصل الولايات المتحدة معارضة التدابير الانفرادية التي تقوض آفاق حل الدولتين. ويشمل ذلك أي إجراءات تنتهك المبادئ التي شدد عليها الوزير بلينكن لعدة أشهر: أن غزة لا يمكن أن تكون منصة للإرهاب، وأنه لا ينبغي أن تكون هناك إعادة احتلال إسرائيلي لغزة، وأنه لا ينبغي تقليص مساحة أراضي غزة. وكما قلنا من قبل، نعتقد أن حل الدولتين، مقترنا بتلك العناصر، هو أفضل سبيل لتحقيق سلام دائم في المنطقة، إلى جانب الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تشكر فرنسا الجزائر على تقديم مشروع القرار هذا (S/2024/312)، الذي صوتت مؤيدة له.

لقد حان الوقت لتحقيق تسوية سياسية عالمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس حل الدولتين – وهو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يلبي الاحتياجات الأمنية الطويلة الأجل لإسرائيل والتطلعات المشروعة للفلسطينيين لإقامة دولتهم. وكما ذكر رئيس الجمهورية، فإن فرنسا لا تحجم عن هذه المسألة. وفي ذلك السياق، وبمبادرة من الجزائر، نؤيد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة وقبولها عضوا كامل العضوية. ويجب أن يسمح ذلك القبول باستئناف عملية حاسمة لا رجعة فيها لتنفيذ حل الدولتين وتعزيز السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، في غزة والضفة الغربية على حد سواء. ويجب أن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على ممارسة مسؤولياتها بفعالية وكفاءة في جميع أراضي الدولة الفلسطينية في المستقبل.

ويبين الصراع في غزة – الذي أشعلت فتيله الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والذي ندينه بأشد العبارات الممكنة – مدى أهمية التزام مجلس الأمن التزاما لا لبس فيه بحل سياسي للنزاع، في الوقت الذي يعزز كذلك عمله الإنساني. ولذلك، نظل نطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار وبالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

السيدة رودريغز بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وفد الجزائر على تقديمه مشروع القرار (S/2024/312) وعلى شفافيته الكاملة منذ البداية بشأن النهج الذي يعتزم اتباعه.

بعد مرور ثلاثة عشر عاما على الطلب الأخير (انظر S/PV.6624)، وجه الشعب الفلسطيني اليوم نداء آخر من أجل العدالة. لكن استجابة المجلس لم تكن كافية لتحقيق تلك العدالة. وقد رفعت غيانا يدها من أجل العدالة اليوم لأنها، بالنسبة لنا، كانت الخيار الصحيح الذي طال انتظاره. إن القضية الفلسطينية معروضة على المجلس منذ عام 1947. ومنذ ذلك الحين، عقد المجلس ما لا

يقل عن 792 جلسة رسمية. وقد أتاح فحص محاضر الجلسات تلك بعض الاكتشافات الرئيسية عن نهج المجلس إزاء القضية الفلسطينية، وسأسلط الضوء على ثلاثة منها بإيجاز شديد.

أولا، على مدى تلك العقود، أقر أعضاء المجلس، في جملة أمور، بالحاجة إلى معالجة الأبعاد المختلفة للقضية الفلسطينية، وظلوا يؤكدون باستمرار على ضرورة أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، مشددين على ضرورة تحقيق حل الدولتين. ولكن، ولئن كان ذلك يبين أن المجلس كان متعاطفا إلى حد كبير مع القضية الفلسطينية، فإن ذلك التعاطف لم يولد إرادة سياسية كافية للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية. لقد أدى تعاطف المجلس التاريخي مع الشعب الفلسطيني إلى اتخاذ العديد من تدابير الإسعافات الأولية لمعالجة أعراض القضية الفلسطينية هذه. ولم نتمكن من معالجة السبب الجذري للمشكلة معالجة شاملة، وهو التأخير الطويل في إنشاء دولة فلسطين المستقلة. وكان مشروع القرار الذي صوتنا عليه قبل لحظة خطوة هامة نحو سد تلك الفجوة، وتأسف غيانا أسفا عميقا لعدم اعتماده. وبدون الوصول إلى جذر المشكلة، ستستمر الأعراض وستستمر دورة ردود الأفعال. والشعب الفلسطيني يستحق أفقا سياسيا واضحا وسبيلا إلى السلام الشامل والعادل.

والمسألة الثالثة هي الافتقار الخطير للمساءلة الذي رافق القضية الفلسطينية منذ عام 1948 وحتى يومنا هذا. فلو كانت السلطة القائمة بالاحتلال مساءلة عن انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي، لكان الطريق إلى فلسطين حرة ومستقلة قد أصبح ممهدا منذ وقت طويل. فلا بد من وضع حد للإفلات من العقاب.

وتؤيد غيانا العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة وتعتقد أنها استوفت جميع المتطلبات المنصوص عليها في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي المتطلبات الوحيدة التي ينبغي أخذها في الاعتبار لقبول عضو في الأمم المتحدة. ولذلك، نشعر بخيبة أمل عميقة لأن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لم تتحقق اليوم. وكانت غيانا تأمل في أن يترجم تفهم المجلس التاريخي وتعاطفه الواضح مع القضية الفلسطينية إلى إرادة سياسية قوية هذه المرة، بالنظر إلى التهديد الوجودي الذي يواجهه الفلسطينيون حاليا. وعلى الرغم من ذلك، تعيد غيانا تأكيد التزامها الثابت بمواصلة العمل مع المجلس وجميع أعضاء الأمم المتحدة لكفالة العدالة للشعب الفلسطيني. وأقول للشعب الفلسطيني أن غيانا لن تتخلى عنه أبدا. وسنواصل استخدام صوتنا حتى تتحقق العدالة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت سلوفينيا مؤيدة لتوصية مجلس الأمن بمنح دولة فلسطين عضوية الأمم المتحدة.

إن حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبًا إلى جنب في سلام، هو الخيار الوحيد المستدام على المدى الطويل. وتواصل سلوفينيا الدعوة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والتسوية السلمية للنزاعات. وفي هذه المرحلة، لدينا هدفان رئيسيان – معالجة الحالة الراهنة في غزة واستئناف العملية السياسية نحو حل الدولتين. ونرى أن عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة يمكن أن تدعم بشكل كبير تلك العملية، التي من شأنها أن تعالج جميع القضايا العالقة وتدعم دولة فلسطين وتضمن الأمن لإسرائيل. فالعضوية في الأمم المتحدة ليست بديلاً عن المفاوضات، بل مكملة لها. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في عملية السلام. ولذلك، ينبغي أن يكون لكلتا الدولتين مركز متساو في الأمم المتحدة.

وترى سلوفينيا أن فلسطين تستوفي المعايير المنصوص عليها في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن يكون منح عضوية الأمم المتحدة لفلسطين خطوة هامة نحو السلام. ومن شأن ذلك أن يعزز دور السلطة الفلسطينية ويسهم في أمن إسرائيل أيضا. ونرى أن حق فلسطين في تقرير المصير والعضوية في الأمم المتحدة لا يتعارض مع حق إسرائيل في الوجود والأمن. ونعتقد أن أي حل قائم على وجود دولتين يجب أن يقوم على الاعتراف المتبادل والمساواة في السيادة.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): كان ذلك في عام 1949 عندما تقدمت جمهورية كوريا لأول مرة بطلب للانضمام

إلى عضوية الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم تُمنح جمهورية كوريا العضوية في الأمم المتحدة حتى عام 1991 – أي بعد 42 سنة طويلة من تقديم طلبها الأصلي. ولذلك، فإننا نفهم حقا ما يعنيه أن تطمح الشعوب إلى الانضمام إلى هذه المنظمة، وهي أسمى منظمة دولية.

وتعتقد جمهورية كوريا أن حل الدولتين هو الطريقة الوحيدة الممكنة والمستدامة لحل القضية الفلسطينية وإقامة سلام دائم. ومع ذلك، ظلت المفاوضات بين الطرفين متوقفة لعدة عقود. وقد صوتت جمهورية كوريا مؤيدة لمشروع القرار S/2024/312، بشأن قبول فلسطين عضوا في الأمم المتحدة، نظرا لأننا نرى أن ثمة حاجة إلى بذل جهود متجددة ومعززة لتنشيط المسار نحو حل الدولتين.

وبغض النظر عن النتائج التي تحققت اليوم بشأن مشروع القرار، نأمل أن يستأنف الطرفان قريباً المفاوضات على أساس من الحوار والتوافق من أجل التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تنتهي الحالة الإنسانية الكارثية في غزة قريبا.

وندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات وتوسيع نطاق توزيع المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة. وينبغي لجميع الأطراف الإقليمية الفاعلة أن تمارس ضبط النفس الكامل لتجنب المزيد من التصعيد الخطير في المنطقة.

وإزاء تلك الخلفية، وعلى الرغم من عدم اعتماد مشروع قرار اليوم بشأن عضوية فلسطين، فمن الواضح أن جميع أعضاء مجلس الأمن يشتركون في الرأي القائل بأن حل الدولتين الحتمي هو الحل الأصلح على المدى الطويل للقضية الفلسطينية وأفضل طريقة، بصورة أعم، للحد من التوترات الإقليمية القائمة منذ فترة طويلة.

ونشير إلى أن تصويتنا اليوم لا يشكل اعترافاً ثنائياً بفلسطين كدولة. وفي المستقبل، سننظر في هذه المسألة عندما تكون الظروف مواتية بقدر أكبر لحل النزاع. ونأمل أيضا أن تُستأنف المفاوضات بين الطرفين في المستقبل القريب.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤكد المملكة المتحدة من جديد التزامها بإحراز تقدم نحو حل الدولتين الذي تعيش بموجبه إسرائيل في أمن وأمان إلى جانب دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء.

ونحن متفقون على أنه يجب أن نوفر لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة منظورا سياسيا لمسار موثوق نحو إقامة دولة فلسطينية وبناء مستقبل جديد، ويجب أن يكون هذا المسار لا رجعة فيه. وهذا أمر لا يرجع القرار فيه إلينا بصور كلية، ولكن اعترافنا بدولة فلسطينية ينبغي أن يسهم في تحقيق ذلك. ونعتقد أن هذا الاعتراف بإقامة الدولة الفلسطينية ينبغي ألا يمثل بداية عملية جديدة، ولكن ليس من الضروري أن يكون في نهايتها. ويجب أن نبدأ بإيجاد حل للأزمة الحالية في غزة، وهي أرض فلسطينية محتلة ويجب أن تكون جزءًا من دولة فلسطينية في المستقبل.

ومع ذلك، لا تزال حماس تسيطر على أجزاء من قطاع غزة ولا يزال الرهائن الإسرائيليون في الأسر. وهذا يدل على أننا ما زلنا في بداية العملية. إن التأكد من أن حماس لم تعد مسؤولة عن غزة وإنهاء قدرة الحركة على شن هجمات ضد إسرائيل خطوتان أساسيتان لا مفر منهما على طريق السلام الدائم، وكذلك العمل معاً لدعم الحكومة الفلسطينية الجديدة في اتخاذ الخطوات التي تشتد الحاجة إليها في مجال الإصلاح واستئناف الحكم في غزة، وكذلك في الضفة الغربية.

لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار S/2024/312 اليوم لأننا يجب أن نبقي تركيزنا أولاً على تأمين هدنة فورية من أجل إدخال المساعدات وإطلاق سراح الرهائن. وعندها فحسب، يمكننا العمل لضمان إحراز تقدم نحو وقف مستدام لإطلاق النار لتفادي العودة إلى الدمار والقتال والخسائر في الأرواح.

إن وزير خارجيتنا موجود في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الأسبوع لتقديم الدعم في المضي قدما بتلك الخطة. وسنواصل العمل بشكل عاجل للمساعدة في إحلال السلام وتحفيز

العملية السياسية نحو حل الدولتين الذي يوفر العدالة والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد أومورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): في الشهر الماضي، تمكن مجلس الأمن أخيرا من اتخاذ القرار 2728 (2024) الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة على أمل إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع.

ومع ذلك، لم يتحقق وقف إطلاق النار والكارثة الإنسانية تتفاقم. ويواجه سكان غزة مأساة وصعوبات غير مسبوقة. ويعيش جزء كبير من سكان غزة في حالة من اليأس، مع عدم توفر سوى القليل من الطعام والماء ومع حرمانهم من الكرامة الإنسانية.

وفي غضون ذلك، تُبذل جهود دبلوماسية جادة للتوصل إلى وقف للأعمال العدائية وإطلاق سراح الرهائن. ونؤكد مجدداً دعمنا القوي للدور الحاسم الذي تقوم به الولايات المتحدة ومصر وقطر لتحقيق هذه الغاية ونقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها هذه الدول.

وحالما يتم التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار، سيكون من الضروري تشكيل آلية لإعادة إعمار غزة، بدعم من المجتمع الدولي، وإقامة حكم فعال تتولاه السلطة الفلسطينية بعد إصلاحها.

وما فتئت اليابان تؤيد بقوة حق الفلسطينيين في تقرير المصير وتدعم باستمرار حل الدولتين الذي يمكن بموجبه لإسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة في المستقبل العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وقد قدمنا على مدى عقود من الزمن دعماً قوياً للمبادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى بناء الدولة الفلسطينية.

وتجلى موقفنا المبدئي في تصويتنا مؤيدين لقرار الجمعية العامة 19/67 لعام 2012، الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وأعربنا عن أملنا في أن يستجيب مجلس الأمن لطلب فلسطين قبولها كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

وهذه هي المرة الأولى منذ عام 2011 التي يتداول فيها مجلس الأمن بشأن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. وشهدت السنوات اللاحقة إحراز تقدم ضئيل في المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بينما شهدنا مؤخراً تصعيد النزاع الإقليمي، الذي تسبب في معاناة تعجز الكلمات عن وصفها.

وفي هذه اللحظة الحرجة، صوتت اليابان مؤيدة لمشروع قرار اليوم S/2024/312 باعتباره قراراً شاملاً، معترفة بأن فلسطين تستوفي معايير الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، ومراعية أيضا لمنظور تعزيز إنشاء دولة فلسطينية عن طريق المفاوضات السلمية بين الطرفين المعنيين.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): امتنعت سويسرا عن التصويت على مشروع القرار S/2024/312. ومن دون معارضة مشروع القرار، نعتقد أن هذه الخطوة في الوقت الحاضر لا تفضي إلى تخفيف حدة الحالة وإيجاد حل سلمي، نظراً لعدم الاستقرار الكبير والنزاع في الميدان. ونعتقد أنه سيكون من الأفضل المضي قدما في قبول فلسطين باعتبارها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة في وقت يمكن أن تكون فيه هذه الخطوة متماشية مع سلام ناشئ.

بيد أن هذا الامتناع عن التصويت لا يغير بأي حال من الأحوال من دعم سويسرا الثابت لحل الدولتين. ونعتقد أن الحل التفاوضي الذي تعيش بموجبه دولتان، فلسطين وإسرائيل، جنبا إلى جنب في سلام وأمن، هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى إحلال سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد ناقشنا قبل قليل بالتفصيل الحالة الكارثية في الشرق الأوسط. والمطلوب على وجه الاستعجال هو التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن ووقف إطلاق النار. وإذا أردنا أن نستعيد أمل الناس في مستقبل سلمي يمكنهم جميعا أن يعيشوا فيه بكرامة، يجب علينا، بدون مزيد من التأخير، أن نعيد إرساء أفق سياسي لحل تفاوضي للصراع.

وتقف سويسرا على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى إعادة بث الأمل في السلام من خلال حل تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس

حدود عام 1967، بما في ذلك على أساس أن غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): اليوم يوم حزين. فبسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض، رفض طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتبدد بلا رحمة حلم يراود الشعب الفلسطيني منذ عقود. وترى الصين أن قرار الولايات المتحدة مخيب تماما للآمال.

فقيام دولة فلسطين المستقلة حلم طالما انتظرت أجيال من أبناء الشعب الفلسطيني تحقيقه. وتشكل عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة خطوة حاسمة الأهمية في هذا الاتجاه والعملية التاريخيين. لقد قدمت فلسطين طلباً منذ عام 2011. وبسبب معارضة بعض البلدان، تم تعليق إجراء المجلس آنئذ. وثلاث عشرة سنة فترة طويلة بما فيه الكفاية. غير أننا ما زلنا نسمع بعض الشكاوى التي تؤكد أنه ليس هناك وقت كاف، ولا داعي للتسرع في اتخاذ إجراء. وهذه الادعاءات تنطوي على خداع. فقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وفرضية الدول المعنية أنها لا تستطيع دعم عضوية فلسطين في الأمم المتحدة تقوم على أساس أن دولة فلسطين لا تملك القدرة على الحكم. ونحن لا نتفق مع هذا التقييم. فقد تغيرت الحالة في فلسطين بطرق عديدة، خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، ويتمثل أهم هذه التغييرات في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية. وما انفك حيز بقاء فلسطين كدولة يتقلص، بينما يتآكل أساس الحل الدولتين باستمرار. وتجاهلت ذلك البلدان المعنية وتبنت موقف الالقبول أو حتى التواطؤ. والآن تشكك هذه البلدان في قدرة فلسطين على الحكم. وهذا هو منطق العصابات، الذي يخلط بين الصواب والخطأ.

والأمر غير المقبول بقدر أكبر هو أن بعض البلدان تطعن في أهلية فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مشيرة ضمنا إلى أنه لا يزال هناك تساؤل عما إذا كانت فلسطين محبة للسلام. وهذا الادعاء مشين وتجاوز للحدود. بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي يعاني تحت الاحتلال، فإن ذلك يزيد الأمر سوءا وينطوي على إهانة شديدة. وإذا كانت معارضة عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة ترجع إلى الحسابات السياسية، فمن الأفضل أن نقول ذلك ببساطة، بدلا من اختلاق الأعذار ومعاودة إيذاء الشعب الفلسطيني .

فإقامة الدولة المستقلة حق وطني غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. ولا يمكن أن يكون موضع تشكيك أو مساومة. إن البلدان المعنية تجعل من المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل شرطاً مسبقاً، بدعوى أن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لا يمكن إلا أن تكون نتيجة للمفاوضات. وذلك هو وضع العربة أمام الحصان. ورفض إسرائيل لحل الدولتين واضح تماما. وفي ضوء ذلك، فإن قبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة من شأنه أن يتيح لفلسطين التمتع بمركز متساو مع إسرائيل وسيساعد على تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المفاوضات بين الجانبين. وينبغي لجميع البلدان التي تؤيد حقا حل الدولتين ألا تقف في طريق عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

فعجلة التاريخ تدور إلى الأمام. ولا يمكن معاكسة اتجاه العصر. ونحن مقتنعون بأنه سيأتي اليوم الذي تتمتع فيه دولة فلسطين بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، وتتمكن دولتا فلسطين وإسرائيل من العيش جنبا إلى جنب في جوار سلمي، حيث يعيش الشعبان، الفلسطيني والإسرائيلي، في هدوء وسعادة. وستواصل الصين بذل جهود دؤوبة والاضطلاع بدور بناء من أجل حلول هذا اليوم في وقت مبكر.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): ما انفكت إكوادور، عبر التاريخ، تدعم الشعب الفلسطيني في حقه المشروع في إقامة دولة متحررة من الاحتلال الأجنبي، وتؤيد العمليات المؤدية إلى تقرير مصيره واستقلاله التام، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2010، اعترفت الإكوادور بفلسطين كدولة حرة ومستقلة داخل حدود عام 1967. وفي وقت

لاحق، في عام 2012، شاركت إكوادور في تقديم القرار 19/67 الذي منحت فيه الجمعية العامة فلسطين مركز دولة مراقبة، وصوتت مؤيدة له. ولإكوادور، منذ عام 2014، سفارة في رام الله، فلسطين، ولفلسطين سفارة في كيتو.

واليوم، مرة أخرى، برهن تصويت إكوادور التزامها تجاه شعب فلسطين، مؤكداً من جديد اعترافها قبل 14 عاما. ويأمل بلدي أن تتوفر قريبا الظروف التي تتيح للمجلس، بالإجماع، التوصية بقبول فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد موزامبيق برئاسة مالطة على عقد هذه الجلسة للبت في مشروع القرار التاريخي S/2024/312 بشأن قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة. ونعرب عن بالغ تقديرنا للجزائر ومجموعة الدول العربية بأسرها على قيادتها في تقديم هذا النص إلى المجلس.

في 12 آب/أغسطس 1988، اعترفت جمهورية موزامبيق رسمياً بدولة فلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة. وقد فعلنا ذلك بسبب إيماننا الراسخ بأن الشعوب تولد وهي تتمتع بحق أصيل في تقرير المصير والاستقلال والسيادة. وهذا الحق راسخ بعمق في ميثاق الأمم المتحدة، وفي مبادئ وقواعد القانون الدولي، وفي القانون الطبيعي ذاته. وهو حق لا يتوقف على تصويت أو استفتاء، أو، في حالتنا هذه، على حكم شعوب أخرى أو حكومات أجنبية. ومن ثم وعلى هذا الأساس، فقد وُلد بلدنا، موزامبيق، شأنه شأن العديد من الدول الأخرى في العالم، وانضم إلى مجتمع الأمم. وقد قُبلنا في أسرة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 1975 بعد كفاح طويل دام 10 سنوات من أجل التحرير.

ونود أن نُذكر بأنه حتى اليوم، 18 نيسان/أبريل، اعترفت 140 دولة عضوا في الأمم المتحدة بدولة فلسطين. وهذا الاعتراف شبه العالمي شهادة على أن فلسطين تفي بمتطلبات الدولة، التي تشمل السكان والإقليم والحكومة والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى.

ونرى أن الظروف مهيأة لأن تصبح فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وبموجب المادة 4 من الميثاق وعلى أساس تجربتنا منذ عام 1988، من الواضح أن فلسطين دولة محبة للسلام. وعلى مر السنين، أثبتت قبولها للالتزامات الواردة في الميثاق وأظهرت القدرة على تنفيذ تلك الالتزامات والاستعداد لذلك.

ونود أن نشير إلى أن موزامبيق تقيم علاقات دبلوماسية مع دولة إسرائيل. وهذا هو الأساس الذي نؤمن على أساسه برؤية حل الدولتين، دولتين مستقلتين وذواتي سيادة، إسرائيل وفلسطين، بوصفهما عضوين كاملي العضوية في الأمم المتحدة، يتعايشان في حسن جوار ويعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، يتمشى ذلك تماما مع القرار 242 (1967) الذي اتخذه المجلس بالإجماع في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967.

تلك هي الأسباب التي جعلت موزامبيق تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة ونشيد برئاسة مالطة على الطريقة التي أدارت بها أعمال اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد ومجلس الأمن بشأن الطلب الهام لقبول دولة فلسطين في عضوية الأمم المتحدة. كما أشكر الجزائر على تقديم مشروع القرار (S/2024/312) وعلى قيادتها في المجلس فيما يتعلق بمحنة الشعب الفلسطيني وتطلعاته.

خلال المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، أوضح وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون هذا الصباح موقفنا من هذه المسألة (انظر S/PV.9608) – أي في سياق طلب قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة بعد 13 عاما من نظر اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد لأول مرة في طلب فلسطين. وتسلم سيراليون نفسها بالأساس الذي يستند إليه هذا الطلب، الذي نرى أنه مشروع ويمكن أن يمهد السبيل نحو أفق سياسي يقوم على مبادئ حل الدولتين استنادا إلى قرار الجمعية العامة 181 (د-2)، الذي يوصي بقيام دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة تمشيا مع المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أيدت سيراليون مشروع القرار الذي ينص على قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة، وصوتت مؤيدة له. وكان تأييدنا

متمشيا مع نظرنا في المادة 4 من الميثاق والتوجيه الذي قدمته محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 28 أيار/مايو 1948 بشأن شروط قبول دولة ما عضوا في الأمم المتحدة، وفي سياقه.

ونأسف لعدم اعتماد مشروع القرار. ونعتقد اعتقادا راسخا أن منح مركز الدولة العضو كان من شأنه أن يجسد مبدأ المساواة بين الدول على النحو الوارد في الميثاق، كما أنه كان سيعزز بالتأكيد حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة جنبا إلى جنب في سلام وأمن واستقرار. ربما تكون عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة قد تأخرت، كما يحدث في كثير من الأحيان في فترات الظلم المؤسفة. ولكن كقوس الكون الأخلاقي، الذي قد يكون طويلا ولكنه ينحني باتجاه العدالة، لا يمكن حرمان دولة فلسطين من عضوية الأمم المتحدة.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): مرة أخرى، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز وجميع الدول الأعضاء المحبة للسلام، أعرب عن خالص امتناني لجميع الذين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار الذي قدمناه (S/2024/312). إن الدعم الساحق لطلب دولة فلسطين يبعث برسالة واضحة وضوح الشمس: دولة فلسطين تستحق أن تتبوأ مكانها الصحيح بين أعضاء الأمم المتحدة.

وبالنسبة لأولئك الذين لم يتمكنوا من تأييد قبول دولة فلسطين اليوم، فإننا نأمل حقا أن يضطروا لأن يفعلوا ذلك في المرة القادمة، عندما يعيد مجلس الأمن النظر في مسألة قبول فلسطين مرة أخرى. نعم، سنعود، أقوى وأكثر صخبا وسنحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الجمعية العامة.

وكما قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، فإن جهود الجزائر لن تتوقف حتى تصبح دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

بتصويتها اليوم مؤيدة لقبول فلسطين عضوا في الأمم المتحدة، اتخذت مالطة خيارا واضحا. لقد صوتنا مؤيدين للحل القائم على وجود دولتين. لقد صوتنا مؤيدين لفكرة حظيت بتأييد الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي منذ عقود. إن عضوية الأمم المتحدة خطوة ضرورية للفلسطينيين لتحقيق المساواة مع بقية المجتمع الدولي.

ويأتي طلب عضوية الأمم المتحدة في منعطف صعب. إن الاضطرابات غير المسبوقة التي أعقبت الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة تدفع الشعب الفلسطيني إلى شفا هاوية من اليأس. وما فتئت مالطة واضحة بجلاء في أن الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار ضروري لإتاحة المجال اللازم للسلام ووضع حد لاستمرار معاناة المدنيين. ويجب أيضا بذل جهود ملموسة لتعزيز السلطة الفلسطينية من أجل الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة الموحدين.

ونأسف أسفا بالغا لأن ذلك الطموح المشروع لم يتحقق بعد استخدام حق النقض اليوم. ومع ذلك، يجب ألا نغفل عن شرعيته. ولا يزال تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز الحلول المستدامة للصراعات الجارية في المنطقة، الأساس الواقعي الوحيد للسلام والاستقرار المستدامين في الشرق الأوسط. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نستكشف جميع السبل الممكنة نحو ذلك الإعمال العادل.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين): لم يكن يوما حقنا في تقرير المصير خاضعا للمساومة أو التفاوض، إن حقنا في تقرير المصير حق طبيعي وتاريخي وقانوني في العيش في وطننا فلسطين، كدولة مستقلة حرة ذات سيادة.

حقنا في تقرير المصير غير قابل للتصرف، غير مرتبط بزمن أو توقيت، حق أزلي؛ دائم ومستمر، لا يؤجل ولا يعلق ولا يسقط بالتقادم.

ومن المهم، أنه لا يخضع لأي تحكم أو أي تسلط أو تشرط، لا سيما من قبل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، القوة القائمة بالتطهير العرقي، القوة القائمة بالإبادة الجماعية، القوة الاستعمارية المنهمكة في طرد شعبنا عن أرضه، ومحو هويته، واستبدال ماضيه وتراثه، واستئصال حاضره وحضارته، وحصار مستقبله وآفاقه.

إن الشعب الفلسطيني لن يختفي، ولن يندثر، إنه واقع وتاريخ لا يمكن إزالته مهما عتيت قوتها وجبروتها. لقد بقي هذا الشعب الفلسطيني العظيم على أرضه ليس منة أو رحمة من اسرائيل، بل صبرا وصمودا وأملا وتضحية، رغم الاحتلال والقهر والاستعباد والمحاصرة والمطاردة والتشريد والتهجير واللجوء.

لقد حذرنا مرارا من سياسة اسرائيل الاستعمارية في أرضنا والتي لا تعلنها على الملأ فحسب، بل أصبحت تتفاخر بها، كما أننا حذرنا من غياب أفق الحل، ومن مغبة تجاهل القضية الفلسطينية ومركزيتها، وتجاهل معاناة الشعب الفلسطيني المتزايدة، وادعاء أن السلام العادل ممكن في منطقتنا بدون حل القضية الفلسطينية بشكل عادل وشامل ودائم.

لقد جئنا إلى مجلس الأمن اليوم في لحظة تاريخية فارقة إقليميا ودوليا، لتنقذوا ما يمكن إنقاذه، نضعكم أمام مسؤولية تاريخية لإرساء أسس السلام العادل والشامل في منطقتنا، وأمام الفرصة لإحياء الأمل المفقود لدى شعوبنا، وأمام ترجمة التزامكم بحل الدولتين على حدود 1967، إلى فعل حقيقي، ثابت لا يحتمل المراوغة أو التراجع.

والأغلبية العظمى من أعضاء المجلس ارتقت لمستوى هذه اللحظة، وانتصرت للعدل والحرية والأمل اتساقا مع المبادئ الأخلاقية والإنسانية والقانونية التي يجب أن تحكم عالمنا، بل اتساقا مع المنطق.

وهنا نجدد عميق امتناننا للجزائر الشقيقة وللمجموعة العربية والإسلامية ودول حركة عدم الانحياز، وللرئاسة المالطية للمجلس المخلصة والتي أدارت أعمال مجلسنا بحكمة واقتدار، وكل من دعم طلب عضوية فلسطين وكل من صوت لصالح مشروع القرار (S/2024/312)،

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تأثرت بجميع البيانات التي أدلى بها الأعضاء، الذين صوتوا مؤيدين وحتى الذين صوتوا بشكل مختلف، وبالمشاعر التي أعرب عنها في التزامهم وتفهمهم لآلام الشعب الفلسطيني واللحظة التي يعيشها. وأحييكم باسم الشعب الفلسطيني وقيادته.

(تكلم بالعربية)

لقد قبلنا بحل الدولتين على حدود 1967 كرؤية دولية للسلام، ولقد قدمت الدول العربية المبادرة العربية للسلام دعما لهذه الرؤية، ولقد بنينا دولتنا بسواعد بناتنا وأبنائنا وبدعم وثقة من المجتمع الدولي رغم العراقيل والعقبات الاسرائيلية. وانخرطنا في العملية السلمية بما يضمن مصالحنا الوطنية العليا والتزمنا بأسس التسوية السلمية والقانونية للصراع. وما زالت القيادة الفلسطينية، بقيادة السيد الرئيس محمود عباس، ملتزمة بهذا المسار السلمي، ونجدد مطالبتنا بانعقاد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية دولية متعددة الأطراف يهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين.

ولكن السؤال يبقى هل من شريك حقيقي للسلام في إسرائيل؟ هل هناك شريك في السلام معنا في إسرائيل؟ تصر اسرائيل عبر حكوماتها المتتالية على الاحتلال والقتل والحصار والتهجير والاستيطان، كلها سياسات وممارسات منافية لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وتصب في تحقيق هدف واحد – وهو القضاء على أي أمل بسيادة دولة فلسطينية ووجودها كدولة قابلة للحياة.

إسرائيل ترى أن الدولة الفلسطينية تهديد استراتيجي دائم لها، وستفعل كل ما بوسعها لمنع سيادة الدولة فلسطينية، ولينُفى الشعب الفلسطيني خارج أرضه أو ليبقى تحت احتلالها إلى الأبد.

ولكم بعد ذلك أن تحددوا من هو المحب للسلام ومن هو عدو السلام، من يريد إنقاذ أرواح الأبرياء ومن يسعى في الإبادة الجماعية. إسرائيل لا تريد حل الدولتين، لا تريد دولة فلسطينية. هذه هي خطة إسرائيل التي وافق عليها الكنيست ويعلنها أعضاؤه ومندوبها في هذا المجلس وفي أي مكان في الأمم المتحدة وخارجها، والتي يصرح بها

أيضا السياسيون والمسؤولون في الحكومة الإسرائيلية. ولقد تفاخر بها نتنياهو كإنجاز سياسي لنجاحه في منع "قيام دولة فلسطين". وأعلنها في خارطته الوهم التي رفعها أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/78/PV.10)، خارطة إسرائيل من النهر إلى البحر، تعدم وجود فلسطين. هذه هي خطة حكومته المتطرفة، التخلص من فلسطين والفلسطينيين. وهذا وهم ولكن للأسف رأينا كيف يكون الوهم مكلفا للأرواح البريئة.

وهل تعلمون ماذا تحتاج إسرائيل لتنفيذ خطة الوهم هذه، خطة طرد الشعب وضم الأرض؟ هي تحتاج فقط المزيد من الوقت والمزيد من الحصانة والمزيد من الأرواح والدماء. ماذا سيفعل المجتمع الدولي؟ ماذا ستفعلون يا مجلس الأمن الدولي المعني بحفظ الأمن والسلام الدوليين؟

(تكلم بالإنكليزية)

ماذا سيفعل المجلس حيال ذلك؟ ما الذي ينوي القيام به؟

(تكلم بالعربية)

هل ستعطون إسرائيل الوقت الذي تحتاجه لضم الأرض الفلسطينية؟ هل ستعطونها الحصانة لطرد الشعب والفتك به؟ هل ستعطونها الأسلحة لزهق المزيد من الأرواح؟ هل ستعطونها حق النقض على حقنا في الوجود على أرضنا، وعلى حق دولة فلسطين في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؟ إن عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة ليست بالأمر الرمزي، بل إنها أمر في غاية الأهمية للفلسطينيين ولشعوب المنطقة في هذه المرحلة الدقيقة، خطوة منتظرة منذ عام 1947.

(تكلم بالإنكليزية)

انتظر البعض من عام 1949 حتى عام 1992. إننا ننتظر منذ عام 1947، ونحن في عام 2024.

(تكلم بالعربية)

هي خطوة ضرورية نحو العدول عن الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ قرار التقسيم، مرورا بالنكبة، ووصولا إلى يومنا هذا. هي خطوة ضرورية ليعود الإيمان بالشرعية الدولية والقانون الدولي وبهذه المنظمة وميثاقها، ويعود الأمل في التسوية السلمية للصراع. هي إحدى صور تجسيد حقنا في تقرير المصير. وهي تكريس لشرعية دولة فلسطين بشكل لا يمكن التراجع عنه من قبل أي طرف، وهي حماية وصون لأرض دولة فلسطين حتى لا تُقدَّم كهدايا أو تُقسَّم كبقايا كما حدث.

إن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة هي استثمار في السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذا أراد المجلس أن يستثمر في السلام، فاقبلوا عضويتنا. إنه استثمار في السلام.

(تكلم بالعربية)

وانطلاق له. إن عضويتنا الكاملة في الأمم المتحدة لا تنتقص من حقوق أي من الدول الأعضاء ولا تهدد أو تنفي عضوية أي منها.

(تكلم بالإنكليزية)

نريد فقط أن نكون متساوين مع جميع الأعضاء الآخرين. لا نريد أن نحل محل أي أحد. نريد أن ندخل النادي على قدم المساواة.

(تكلم بالعربية)

إن تأييدكم منح دولة فلسطين العضوية الكاملة وضعنا على طريق الأمل.

(تكلم بالإنكليزية)

إنه يسمح لنا ألا نفقد الأمل، وأن نبقي الأمل حيا.

(تكلم بالعربية)

وإن عدم تبني القرار لن يكسر إرادتنا ولن يثنينا ولم يهزم عزيمتنا. إن دولة فلسطين حتمية موجودة. "يرونها بعيدة ونراها قريبة وإنا لصادقون".

نحن من يعيش القهر والظلم ونحن أكثركم دراية بغايات هذا الاحتلال الظالم لأننا نعيشه، وأكثركم معرفة بالحل العادل ونقول لكم إن وقت الحرية هو الآن.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد آن أوان الحرية. لقد آن أوان تحرير فلسطين.

(تكلم بالعربية)

تذكروا أن بعد نهاية هذه الجلسة، هناك في فلسطين أبرياء يدفعون حياتهم وحياة أطفالهم ثمنا لغطرسة هذا الاحتلال الإسرائيلي، وثمنا للمعايير المزدوجة، وثمنا للانحياز الأعمى لإسرائيل، وثمنا لتأجيل العدل والحرية والسلام.

لقد تحمل شعبنا الفلسطيني ما لا طاقة له به من شتى أنواع التنكيل على يد المحتل الإسرائيلي، ولعله أصبح واضحا الآن أكثر من أي وقت مضى أن هذا الشعب العظيم لم ولن يتنازل عن حقه في أرضه. وعلى الرغم من هول المآسي ومرارة الفقد وجسامة التدمير والنزوح، لم يفقد شعبنا الفلسطيني إنسانيته، فشعبنا الفلسطيني الآن يبحث عن بقايا الحياة، ولن تجدوا من هو أكثر توقا لعيش الحياة العادية كشعبنا في غزة، غزة العزة، غزة العظيمة. بل إن شعبنا الفلسطيني كافة في كل أماكن وجوده يريد الحياة ويتشبث بها، كسائر شعوب الأرض، شعب يتوق للحرية والحياة الكريمة والعيش بسلام. شعبنا الفلسطيني لن يختفي ولن يندثر ولم يكن يوما فائضا عن الحاجة. إما أن تنصفوه أو تنصفوه.

(تكلم بالإنكليزية)

لن نختفي. إننا نحب الحياة. نحب أن نعيش بحرية وكرامة في وطننا القومي. لن نختفي. فإما أن يتعامل المجلس معنا بإنصاف ويعطينا حقوقنا، أو يعطينا حقوقنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة، والرئيس بايدن بصفة خاصة، على الوقوف إلى جانب الحق والفضيلة في مواجهة النفاق والاعتبارات السياسية.

جلست هنا قبيل بضع ساعات لأوضح السبب في أن مشروع القرار S/2024/312 هدام. وبينت كيف أن السلطة الفلسطينية لا تستوفي حتى المعايير الأساسية، وأنها لا تملك أي سلطة على أرضها، وأنها كيان داعم للإرهاب. كيف يمكن للمرء أن يقول بكل جدية إن الفلسطينيين محبون للسلام؟ كيف؟ الفلسطينيون يدفعون الأموال للإرهابيين لذبحنا. ولا يدين أي من قادتهم الإرهاب ولا مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر. إنهم يصفون أفراد حماس بإخوانهم. وقد وصف الممثل الفلسطيني أفراد حماس بإخوانه عقب المجزرة. إنهم لا يعترفون حتى بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية. ولن يقول زعيم فلسطيني واحد إنه يعترف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية. محبون للسلام... يا للهراء!

لم تذكر حماس هنا اليوم. ليس هذا من قبيل المصادفة لأن الممثل الفلسطيني هنا لا يمثل حماس. ولا يمثل نصف الشعب الفلسطيني على الأقل. ومع ذلك، وبغض النظر عن عدم استيفاء الفلسطينيين للمعايير اللازمة لعضوية الأمم المتحدة، فقد قرر معظم أعضاء المجلس، للأسف، مكافأة الإرهاب الفلسطيني بدولة فلسطينية. وهذا أمر محزن جدا لأن تصويتهم لن يؤدي إلا إلى تشجيع نزعة الفلسطينيين للرفض ويجعل السلام شبه مستحيل. رجاء تذكروا ذلك في المرة القادمة عندما سيرفض الفلسطينيون خطة سلام أخرى أو يمتنعون حتى عن الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

مافتئت أمثل إسرائيل في الأمم المتحدة لأكثر من ثلاث سنوات وشاركت في العشرات من جلسات المجلس. ومنذ مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، أحضر هنا كل أسبوع تقريبا بل وأحيانا يوميا. أكرر نفس الدفوع في كل جلسة مناقشة – أناشد أعضاء المجلس وأقنعهم، أو على الأقل حاولت أن أقنعهم. لقد قدمت شهادات وعرضت صورا ولقطات فيديو.

ومع ذلك يرفض المجلس حتى الإدانة. يرفض الإنصات؛ يرفض التصرف. بل ويرفض حتى تمحيص الحقائق. ولذلك لن أحاول اليوم إصلاح ما فسد بالفعل. إن التحدث إلى المجلس كالتحدث إلى جدار مصمت. أدعو الله أن يأتي يوم يفهم فيه المجلس حجم الخطأ الذي يرتكبه هنا. أدعو الله أن يفهم قبل فوات الأوان.

رفعت الجلسة الساعة 18/25.